

الفصل الثاني

احتجاجة بالحديث الشريف

المبحث الأول

الحديث النبوي تعريفه وأقسامه

جعلوا بـ العزة رسوله الكريم محمداً ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، وشريعته الشريعة الخاتمة، وكلف الناس الإيمان به، وتوابع شريعته إلى يوم القيامة، ونسخ كل شريعة، مما تقتضيه إقامة حجة الله على خلقه، أن يبقى دينه ﷺ محفوظاً، فقد هيا عز وجل لهذا الحفظ صفة من خلقه وثلة من الأفاضل، حفظوا حديث النبي ﷺ في صدورهم وصحفهم، فساهمت الذاكرة والأقلام في هذا الحفظ، وساراجنباً إلى جنب في سبيل هذه الغاية.

فالحديث لغة :

جاء في معجم (مقاييس اللغة) ذـ الحاء والذال والثاء أصل واحد، وهو كوند الشيء لم يكن، يقال: ذئأمر بعداً نلم يكن، والحديث من هذا، لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء. (١)

وأما اصطلاحاً : فهو اسم من التحديث، وهو الاختيار، ثم سمي به كل قول أو فعل أو تقرير ينسب إلى النبي ﷺ. (٢)

(١) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (ح د ث) : ٣٦/٢.

(٢) ينظر : شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ١٥٦، والكليات : ٥٧٣ .

والحديث النبوي في تشعب أنواعه ومراتبه دلالة واضحة على كثرة اشتغال المسلمين به، وحرصهم الشديد على تقييده خالياً من كل تحريف أو خطأ، فقد أرادوه كما صدر عن النبي ﷺ، فوضع رجال الحديث كتباً اهتمت بالرواية والرواية، تميز من خلالها صحيح الرواية من سقيمها وأصبحت قانوناً يحتذى به، وهي عندهم كقواعد النحو، لمعرفة صحة التراكييب، يقول الحافظ العراقي^(١) في ألفيته:

مع هور رة ر	لفقه في قول قل ر
بأن يكون ضابطه عدلاً	أي: يقظوا لميك من غفلاً
يحفظاً ندت د فظياً دوي	كتاب له ذكان منيه روي
يعلم ما في اللفظ من إحالاه	إن يرو بالمعنى فلي داله
بأن يكون م سلماً آقل	قد ل الفع لسم ل يلفعل
م من فسق أو م روءة ن	اه عدلان عدل تؤمن ^(٢)

واتصل بهذا العلم علم رفيع آخر، وهو علم الجرح والتعديل وقد تمت الأحاديث على أساس الناقل، واتصال سندها، فلم ينقض القرن الأول إلا وقد وجدت أنواع من الأحاديث تصنف تحت قسمين كبيرين:

الأول: المقبول الذي يمي فيما بعد بالصحيح، والحسن.

والثاني: المردود يمي فيما بعد بالضعيف وأقسامه^(٣).

(١) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل، من كبار حفاظ الحديث (ت: ٨٠٦هـ). تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥٥/٧، والأعلام: ٣/٣٤٤.

(٢) التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: ١١٦ - ١٧٧.

(٣) تنظر أنواع الحديث في: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ١٧ وما بعدها، والباعث الحثيث: ٤٨ وما بعدها، وفتح المغيـث شرح ألفية الحديث: ١/٧٣ وما بعدها، ومنظومة الصبان: ١٢٥ وما بعدها.

وأرد تاً نأبين- من هذه التوطئة جهود العلماء في تمييز المنقول إلى مردود ومقبول وإشارة إلى صلابة هذا العلم من رواية ودراية مما يجعلنا مطمئنين إلى نصه الذي وصل إلينا.

موقف العلماء من الشلهشي :

العلاقة بين النحو والحديث لا تختلف كثيراً عند العلاقة بين القرآن والنحو، وعليه أولى المسلمون عناية فائقة باللغة، خوفاً من تسرب اللحن إلى السنة المحدثين والرواة، ومن ثم إلى الأحاديث النبوية ولعلّ اللحن في الحديث الشريف يدخل في جملة قول النبي ﷺ ((كُذِّبَ عَلَيَّ مُتَغَلِّبًا وَمَقْلَعَةً مِنَ النَّارِ))^(١) كما نص على ذلك بعض الأئمة.^(٢)

فكان الحق أن يتقدم الحديث بعد القرآن الكريم سائر كلام العرب، من شعر ونثر في الاحتجاج به في الدراسات النحوية والصرفية، «إذ لم تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعلى في النفس، ولأصحّ لفظاً، ولا أقوم معنى ولكنّ ذلك لم يقع كما ينبغي».^(٣)

فالرسول ﷺ أفصح العرب بلساناً، وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طريق الصواب، لم يسمع الناس بكلام قطّ أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أبين فحوى من كلامه ﷺ.^(٤)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن المغيرة t : ١ / ٤٣٤ ، برقم (١٢٢٩) .

(٢) منهم الأصمعي، ينظر: تدريب الراوي: ١٠٦/٢ .

(٣) في أصول النحو: ٤٦ .

(٤) ينظر: البيان والتبيين: ١٨/٢ .

فكان من المتوقع تبعاً لهذا أن يضع النحويون الحديث الشريف في مقدمة الأدلة السمعية وبعد آية الذكر الحكيم، غير أن الاحتجاج به قليل جداً بالموازنة مع بقية الشواهد.^(١)

ويقول أستاذنا الدكتور محمد ضاري حمادي بعد أن أثبت عن طريق الاستقراء^(٢) استدلال النحويين بالحديث الشريف في مصنفاتهم على مسائل نحوية وصرفية: بأنَّ اندفاع المتقدمين في اتجاه الاحتجاج بالحديث، كان مشوباً بعيب كبير، لقد كانوا إلى الاحتجاج به للثبوت اللفظي، والتحقق من نصوص اللغة أقر به وألصق منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحوية، ووضع الأحكام، فأصبح ربع اللغة خصيباً بعدما صار ربع النحو منه جديباً.. ولك ذلك الجذب لم يكن بمعناه وإطلاقه». ^(٣)

وما أثبتته أستاذنا الفاضل من أمثلة توضح استعمال الشاهد الحديثي عند النحويين الأوائل، عددٌ قليلاً جداً لا يتجاوز العشرات، «ويكفي دلالة على انصراف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث، ما فعله سيبويه في كتابه، الذي يدل في الوقت نفسه على موقف شيوخه من الحديث... فقد استشهد بالحديث النبوي في سبعة مواضع فقط في كتابه،^(٤) وهو على ذلك لا يجعلها مصدراً للاحتجاج، بل

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥١.

(٢) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣١٠ - ٣٣٣.

(٣) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٧/١ - ٣٨ ، ١٦٢ - ١٦٥ ، ٣٩٥ - ٣٩٦.

يذكر الحديث في تلك المواضع - غالباً - للاستثناس، أو تقوية شاهد آخر، وهو لا يرفع الحديث كإذنه كلام صادر من العرب الذين يحتج بكلامهم»^(١).

وقد كان الإكثار من الاحتجاج بالحديث مدعاة للاختلاف بين العلماء، وأصبح قضية شغلت الباحثين، وظهرت بوادر الخلاف من الاستدلال به في النحو والصرف منذ القرن السادس الهجري، وهذا الموقف أدب إلى ظهور دراسات مستقلة اهتمت بهذه القضية،^(٢) وفصلت القول في مذاهب العلماء، فقد انقسم النحويون في الاحتجاج على ثلاثة مذاهب:^(٣)

المذهب الأول: وهو مذهب المجوزين:

وهؤلاء يرون أنّ الحديث حجة لا شك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية لمّا لم يردّ في رواية الحديث أنّهم اهتموا بنقله وتشددوا في ضبطه، ولهذا كان الاحتجاج بالحديث عندهم يلي القرآن الكريم، إنّ هذا التوسع في الاستشهاد «ليبتدئ حقل السّهيلي»^(٤) في كتابه الشهير (الأمالى)، ليتسع بإفاضة عند ابن

(١) أصول النحول - دراسة في فكر الأنباري: ٢٣٦، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) منها: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري. وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي. وأثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: د. يوسف خلف محل العيسوي. والحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي كلاهما للدكتور محمود فجال.

(٣) ينظر: خزانة الأدب: ٥/١ - ٧.

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، عالم بالعربية واللغة والقراءات، من مصنفاته (نتائج الفكر) و (أمالى السّهيلي)، (ت: ٥٨١هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٨١/٢.

مالك^(١) في كتابه (التسهيل) بخاصة... وكان يعاصر ابن مالك إمام بارز في الدراسات النحوية العربية الهوؤضي^(٢) وهو يعتمد على الحديث جزءاً من مذهبه المتابع لابن مالك في هذا الشأن... ولبدر الدين بن الناذم^(٣) شرح من أصل شروح ألفية أبيه، ولم يكن ليتردد في الأخذ بالحديث، فقد اعتمده اعتماداً كاملاً لا قِلَّ بحال عند اعتماده القرآن والشعر... ثم جمال الدين بن هشام الأنصاري، فكان حديث النبي ﷺ ركناً قوياً قام عليه في كل كتاب نحوي ألفه هذا الإمام... وابن عقيل^(٤)... وكان بدر الدين أميني^(٥) هو من أبرز نحاة القرن التاسع، مثلاً هو من أبرز النحاة في الاحتجاج بالحديث، وأبرعهم في التصدي للمانعين^(٦) ومقارعتهم الحجة بالحجة...»^(٧).

(١) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيبان بالأندلس، انتقل إلى دمشق وتوفي فيها، أشهر كتبه (الألفية) و (تسهيل الفوائد)، (ت: ٦٧٢هـ). تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥٩٠/٧، والأعلام: ٢٣٣/٦.

(٢) محمد بن الطاهر الحسين بن موسى بن محمد، ينتهي نسبه إلى جعفر الصادق ؑ وهو إمام معروف، وله شرح كافية ابن الحاجب، (ت: ٦٨٦هـ) تنظر ترجمته في: أبجد العلوم: ٥١/٣.

(٣) هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي، وهو ابن ناظم الألفية، له شرح عليها يعرف بـ (شرح ابن الناظم)، (ت: ٦٨٦هـ)، تنظر ترجمته في: الأعلام: ٣١/٧.

(٤) عبد الله بن عبد الله بن محمد القرشي، من أئمة النحو من نسل عقيل بن أبي طالب، له شرح على ألفية ابن مالك، (المساعد) وغيرها من المصنفات، (ت: ٧٦٩هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٨١/٣، والأعلام: ٩٦/٤.

(٥) محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي، ولد بالإسكندرية، كان عالماً بالشرعية والأدب، (ت: ٨٢٧هـ)، تنظر ترجمته في: البدر الطالع: ١٥٠/٢، والأعلام: ٥٧/٦.

(٦) فقد رد على المانعين فأثنى عليه البغدادي في خزانته بقوله: «الله دره! فإنه قد أجاد في الرد». ينظر: خزانة الأدب: ١٤/١ - ١٥.

(٧) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٣٨ - ٣٤٠.

المذهب الثاني: وهو مذهب المانعين:

ويقف على رأ سد المذهب ألبو سد بن الضائع^(١) في شرح الجمل، وتلميذه أبو حيان الأندلسي^(٢) في شرح التسهيل^(٣).

وقد عرطسيوطي^(٤) رأ ي أبي حيان الذي بدأه بذكر ما يفيد أنه لو أحدًا من المتقدمين والمتأخرين، سلك طريقة ابن مالك، ثم قال: «إذ الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصري والكسائي^(٥) والفراء، وهشام الضرير^(٦) من أئمة الكوفة، لم يفعلوا ذلك»^(٧).

أمّا حجتهم فكانت قائمة على أمور هي: (٦)

أ. ذالر^(٧) واتجوزوا النقل بالمعنى، وهو السبب الأساس عند ابن الضائع، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ٣ لمت نقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما وي

(١) علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، أبو الحسن، عالم بالعربية، من كتبه (شرح كتاب سيبويه) و (شرح الجمل للزجاجي)، (ت: ٦٨٠هـ). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٧٩/٢، والأعلام: ٣٣٣/٤.

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي، أثير الدين، له اليد الطولى في التفسير والحديث واللغة، (ت: ٧٤٥هـ)، تنظر ترجمته في: البدر الطالع: ٢٨٨/٢.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٩ - ٣٠، و خزانة الأدب: ٩/١ - ١٠. (هشام بن معاوية الضرير، يكنى أبا عبد الله، أخذ عن الكسائي^(٨)، وكان مشهوراً بصحبته. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٦٤.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٩ - ٣٠، وينظر: خزانة الأدب: ٩/١ - ١٠.

(٦) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٩ - ٣٢، وفي أصول النحو: ٤٧، والشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠٨.

(٧) وقد فصل فيها القول الدكتور يوسف العيساوي، ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: ٧١ وما بعدها.

من قولوا: ﴿تُكْهَبُ بِهَمْزٍ لَمْ يَلْقُرْ أَذِي﴾ ((مَوْلَاهُ تَهْ بِهَمْزٍ كَ))^(١) وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنَّه لم يلفظ هذه الألفاظ، فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه.. ولا سيَّما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ.

ب. الأمر الثاني أنَّه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصح من لسان العرب.

هذا في ميدان الدراسات النحوية لمَّا في ميدان الدراسات اللغوية أنَّ الأئمة الأعلام كانوا يحتجون به في تحقيق اللفظ اللغوي والتوثيق من صدقه، وذلك على اختلاف الأعصار والأمصار.^(٣)

المذهب الثالث: وهذا القسم مثله الشَّطِبيُّ^(٤):

في شرحه للألفية سَمَّى (المقاصد الشافية في شرح الألفاظ الكافية) فقد أجاز الاستشهاد بمنا قَل بلفظه، ولم يجزه فيما قَل بمعناه، وهو بذلك يتوسط بين ابن مالك الذي أجاز الاستشهاد بالحديث على إطلاقه، وأبي حيان الذي يرفض الاستشهاد بالحديث جملة وتفصيلاً، وقد اقشَطَ بيَّ الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، عن سهل بن سعد t ، ١٩١٩/٤ برقم (٤٧٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، عن سهل بن سعد t ، ١٠٤٠/٢ برقم (١٤٢٥).

(٣) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: ٧٦.

(٤) إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي المالكي، محدث فقيه أصولي لغوي مفسر، (ت: ٧٩٠هـ) تنظر ترجمته في: الأعلام : ١٥٢/٣ ، معجم المؤلفين: ١١٨/١.

بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عر ف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته^٢، ككتابه لهذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال، فهذا يصح الاستشهاد به،^(١) وتالبعيوطي^٣ في الاقتراح^(٢) للثيَّاط بي^٤، ويرى الأستاذ محمود فجال^٥ هذا التقسيم الذي قدمه الشاطبي هو الأساس الذي نى عليه المعاصرون موقفهم من جديّة الحديث، فالشيخ محمد الخضر^٦ سين^(٣) يأخذ بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسماً ثالثاً هو في الواقع تفصيل لما أجلس^٧ لثيَّاط بي^٤،^(٤) واستناداً على ما توصل إليه الشيخ محمد الخضر قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاحتجاج بالحديث الشريف في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١. لاُ حتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالصحيحين والسنن الأخرى .

٢. يحتج بهذه الأحاديث في هذه الكتب الأنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ. الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج. الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم.

د. الأحاديث المروية لبيان أن^٨ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٤٠٢/٣ - ٤٠٤.

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٩.

(٣) لخص موقفه في بحث بعنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) ونشر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربي الملكي، الجزء الثالث، شعبان، ١٣٥٥ هـ : ٢٠٩ وما بعدها.

(٤) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ١٢٨ وما بعدها.

هـ. الأحاديث المروية من طرق متعددة.^(١)

وأما المحدثون فلم آراء ومناقشات قد تكون في غالبها مؤيدة لابن مالك في جواز الاستشهاد بالحديث الشريف ، ومنهم الأستاذ سعيلاًفغاني الذي يرى أنّ من لم يستشهد بالحديث الشريف من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم. أما التفتواقط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك وإذا زنت بموازين فن الحديث العلمي الدقيقة».^(٢)

ورأى أن أستاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي أنّ مشكلة الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف أمر لا يقوم على أساس علمي وأن ذلك لم يكن سوى ثمرة نزاع شخصي وعلمي.^(٣)

بل إن الحديث النبوي منبعث ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية، تغنى به اللغة العربية، وتفيد منثورة تضاف إلى متنها، وأساليب جديدة تدخل استعمالها، إذ هو من وجهة النظر اللغوية نشر مرسل موضوعي يستعمل اللغة استعمالاً قوياً، هذا ما قرره الدكتور عبد الجبار علوان النائلة رحمه الله تعالى،^(٤) ويرى أيضاً أنّ عدم استشهاد بعض النحويين بالحديث لا يرجع إلى روايته بالمعنى، أو أنّ روايته أعاجم - كما ادعوا - وإنّما يرجع إلى خلاف بين منهجين متباينين،

(١) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩١ - ١٩٢.

(٢) في أصول النحو: ٥٣ - ٥٤.

(٣) ينظر: أبو حيان النحوي: ٣٢٨.

(٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٩٧.

منهج قائم على العقل والقياس وهو منهج النحويين، ومنهالـُ حدّ ثين القائم على النقل والرواية.^(١)

أدلة المانعين في ميزان المناقشة (نقد وتعقيب):

لا أحد ينكر الرواية بالمعنى لأنّ إنكارها يصدمه بأدلة قاطعة على ثبوتها، وكتب الحديث نفسها خير دليل على ذلك، بل إنّ الرسول ﷺ نفسه أباح ذلك بقوله: ((لَمْ تَحِطُوا وَلَمْ لَأُحَرِّمُ طَوَّالُ الْأَمْرِ بِالْقَمْعِ نَدَى، فَلِلْأَسْ))^(٢) وهو الدليل الأول عند المانعين.

وردّ أستاذنا الدكتور وسدّ فخّ للغيث داويّ هذه الدعوى بطريقة علمية لا يقبل معها الشك في جواز الاحتجاج بالحديث الشريف، إذ يرى أنّ ما عتلّ به المانعون من أنّ السبب في كالأقدمين الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف، هو جواز الرواية بالمعنى، هو اعتلال من صنعهم، أي هو اعتلال معقول، وليس بالمنقول،^(٣) فابن الضائع يقول: «تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي...».^(٤)

أضف إلى ذلك حرص الرواة على اللفظ كثيراً، وبخاصة بما يتعلق بالعبادات كالتشهد والصلاة، كما في قوله ﷺ: ((بُذِرَ دَانَ تَأَلَّهُ لَأَنَّ أَوْمَ لَأَنَّ مَدْبَلِينَ

(١) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٢٢.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن سليمان بن أكيمة الليثي: ١٠٠/٧ برقم (٦٤٩١) وفيه: قال: أتينا رسول الله ﷺ فقلنا له: بأبائنا وأمهاتنا يا رسول الله، إنا نسمع منك فلا نقدر، أنؤديه؟ فقال: ((إذا لم تحلوا...)) الحديث.

(٣) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: ٧٩.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو: ٢٩.

السَّ مَواتِ والأَرْضِ)) فالكرَّ او يد عندما شكَّ أثبت اللفظين معاً تحرزاً، هذا إذا كان الراوي ينقل من حفظه لمَّا ما دون ذلك فلا يجوز تبديل ألفاظه بحال.

فإنَّ وقوع التبديل في الحديث لا ينبغي أن يؤدي إلى رفض الاحتجاج به جملة وتفصيلاً، وبخاصة كتب الأحاديث التي أُلِّفَتْ قبل نهاية القرن الثالث الهجري، كالصحيحين، فكان لزاماً على الدارسين أيتحرَّروا الألفاظ قبل إصدار الأحكام، لذا عانى علماءنا ووضعوا ضوابط مهمة في هذا الجانب،^(٢) وهو جانب مهم، فممنار علم الحديث ورأى تثبت الصحابة **y** والآخذين عنهم، وتحريمهم في النقل، مع لم يقين أن هم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها.^(٣)

أمَّا دعواهم الأخرى أنَّ القدماء لم يحتجوا بالحديث في مسائل النحو والصرف فليس بصحيح؛ وذلك من وجوه:

- أ. أثبت الاستقراء لكتب النحويين الأوائل أنَّهم احتجوا به ولكن على قلة.
- ب. لجأت دليل واحد يدل على منعهم من ذلك، وهم احتجوا به في اللغة، فلماذا لا يحتجون به في النحو، واللغة أخت النحو كما صرحوا؟^(٤)
- أضف إلى ذلك أنَّ أبا حيان - نفسه - استشهد بالحديث النبوي الشريف، كما صرح بذلك الدكتور عبد الجبار النائلة.^(٥)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي مالك الأشعري، كتاب الطهارة، باب الوضوء: ٢٠٣/١ برقم (٢٢٣).

(٢) نشر الدكتور يوسف العيسوي بحثاً قيماً بعنوان (ضوابط تحرير الألفاظ عند المحدثين وخطر إهمالها بين المعاصرين) ينظر: منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، صفر ١٤٢٦هـ: ٦٨٧/٢.

(٣) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: ٧٩ - ٨٠.

(٤) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية: ٧٩.

(٥) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٣٣ - ٣٣٥.

ومن خلال بحثي في تراث أبي حيان وجدته يسلك طريقين في الاستدلال:

الأول: عن طريق الاستشهاد مباشرة بالحديث الشريف، في مثل ما جاء في كلامه عن الأفعال التي تأتي بمعنى (ار) (فاستدل للفعل (ع) بقول النبي ر: ((لَا جَبُولَ وَلَا قَيْلَ وَلَا رِبْضَ كُمْ قَائِلَ عَضٍ))^(١) بمعنى: لا تصيروا.^(٢)

ومن المسائل الصرفية التي استدل لها بالشاهد الحديثي كلامه على لفظ (الد) فقال: «كان ينبغي أن تمثل الألف المجهولة الأصل بالإد (أ) وهو اللهو، وهذا الاسم استعمل منقوصا كما جاء في الحديث (تم من د د، لا لد مني))^(٣)...»^(٤).

وقد استشهد بقول الرسول ر ((بني د مد رسول الله إلى قل عظيم الرؤم...))^(٥) على أن (من) تكون لابتداء الغاية في غير المكان،^(٦) وغيرها من المواضع.^(٧)

ثانيا: أن أبا حيان يذكر في كتابه التذييل والتكميل أدلة النحويين فينقلها عنهم، وفيها أحاديث كثيرة فيقبلها من دون أن يكون له تعليق يذكر على ذلك الدليل بالرفض، وهو خير دليل على أنه يرتضيه، وهذا خلاف موقفه الذي عر فيه، ومن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ٦١٩/٢ برقم (١٦٥٢).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٦٢/٤، وينظر أيضا في المصدر نفسه: ١١/٤، ١٥٩/٢، ١٦٣ - ٦٥/١.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، عن أنس بن مالك t: ٢٧٤/٢ برقم (٧٨٥).
(٤) التذييل والتكميل: ٢٠/٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: عن أبي سفيان t: ٢٣١٠/٥ برقم (٤٥٥٣).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧١٨/٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٤٥/٣، ٢٣٥٤/٥.

هؤلاء العلماءهيليّ ، إنجوز^(١) وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع، واستدل
لكلامه بقوله ٢ م (وَرَجَّحَ إِلَى الصَّلَاةِ ذَلَّاهُ رَهُ إِلَّا إِيَّاهَا...) (٢).

أمّا استدلال أبي حيان القائم على اختلاف الروايات في الحديث فيرى الدكتور
يُوسُفُ فُخَالِغِيْسَ اَوي^(٣) أنّها رمية غير موفقة؛ فتلك الروايات هي جزء يسير من
مرويات الحديث بعامة، فقد خرجها الدكتور الفاضل على أنّها من اختلاف التنوع،
أجازه النبي ٢ ، أو اختلاف المجالس للنبي ٢ ، أو أنّ النبي ٢ كان يكرر كلامه
أحياناً ثلاثياً فهم عنه، لذا وضع الإملامُ خاري^(٤) في صحيحه (باب من أعاد
الحديث ثلاثاً فهم عنه). (٥).

وأمّا سند أبي حيان الآخر وهو لحن الرواة وعجمتهم فإنّ هذا الإطلاق غير
جائز؛ فيرى الأستاذُ يوسُفُ فُخَالِغِيْسَ اَوي بأنّسه ندّ متهافت، وذلك لعدة وجوه، منها
أنّ اللحن في الأحاديث المروية قليل جداً، وقد تنبه الناس إلى ذلك وتحاموه، ولا
يصح بعد ذلك أن يمنع الاحتجاج بالحديث، وهذا الفيض الزاخر منه، ثلّج رجالات
الحديث لم يسكتوا على ما سمعوه من اللحن، وكانوا على درجة عالية من الاحتجاج
بالحديث والتحرّي في ضبط الحديث وأما القول بأنّ قسماً من الرواة أعاجم، فلا

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢٤/٢، والانصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٢ رقم المسألة (٩٩)

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح عن أبي هريرة t : ٤٩٩/٢

(٣) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية: ٨٠ - ٨١.

(٤) محمد بن إسماعيل بن عيسى المبراهيمية أبو عبد الله الجعفي البُخاريّ، صاحب الجامع

الصحيح، توفي سنة (٢٥٦هـ). تنظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢٦٩/١.

(٥) صحيح البخاري: ٢٥٠/١.

ينهض دليلاً، ولو أخذناه دليلاً لتوجه الطعن إلى أئمة القراءات ورواة اللغة قبل أن يتوجه إلى رواية الحديث.^(١)

والمانعون يعلمون ذلك فليقرّاء السبعة المشهورين^(٢) خمسة من الموالى،^(٣) هذا إذا ما زُبد رواية الحديث، إننا ساحة الرواية الحديثية عامرة بالفصحاء من العرب، أصلاً ولساناً، أمثال^(٤) مرسين^(٥) بالشعبي^(٦)،^(٧) الفؤيد^(٨) فبأذنه واحد من أربعة لم يلحنوا فيجد ولا هزل، وفيها أيضاً الإمام الشافعي^(٩)، الذي صحح عليه الأصمعي أشعار الهذليين،^(١٠) وغيرهما كثير.

أضف إلى ذلك الأحاديث التي احتجوا^(١١) اللحن وقع فيها، جرد لها وجه في العربية، فقد تصدى لها ابن مالك واستطاع توجيهها في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح).

بل نجد إماماً كالنووي^(١٢) يبعث بمسائل يسأل فيها ابن مالك، وهذه المسائل^(١٣) تدور في ألفاظ وردت في الحديث تشكل عريته لأن ظاهرها هوهم

(١) ينظر: أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية: ٨٣ - ٨٤.

(٢) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤١٠.

(٣) عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، أبو عمرو، التابعي المحدث (ت: ١٠٣هـ). تنظر ترجمته في: حلية الأولياء: ٣١٠/٤.

(٤) محمد بن إدريس الشافعي أول من دون أصول الفقه واحد أئمة المذاهب الأربعة، ينظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ١٣/١، الثقات لابن حبان: ٣٠/٩.

(٥) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٤٦.

(٦) هو الشيخ الإمام العلامة، محيي الدين أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الفقيه الشافعي، (ت: ٦٧٦هـ)، ينظر طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٥/٨.

(٧) قام بتحقيق هذا المخطوط الدكتور يوسف خلف العيساوي، ونشر التحقيق في مجلة (الحكمة) العدد الثلاثون، محرم ١٤٢٦هـ: ٢٨١، وكان التحقيق بعنوان: أجوبة على مسائل سألتها النووي في ألفاظ من الحديث.

خروجها عن الأصل والقياس، فكانت أجوبة الإمام ابن مالك أجوبة عميقة تكلم فيها على المسألة بجميع جوانبها.

وتتساءل بعد كل هذا الأستاذة عفاف حسانين فتقول: «وهل كان رواية الشعر أسلم عربية من الصحابة والتابعين؟ إذا كان من الممكن أن نلتمس العذر للنحاة الأوائل، فماذا نقول في هؤلاء الذين تأخروا حتى شاهدوا ثمرات رجال الحديث ونحن نراهم يثقون في كلام سيبويه مثلاً؟ فإذا قال سمعتُ العر بَ تقولُ: كذا وكذا، كان مَصَدَّقاً حتى لو كان مخالفاً للمشهور، فالخطأ إنَّ ما يقع على من سمع منه سيبويه، لا على سيبويه نفسه لأنَّه ثقة»^(١).

والحق معها في هذا التساؤل؛ فكيف لا تُقبلُ جُبة الرواية بالمعنى في الحديث، وتقبل في الشعر، بل إنَّ ابن سلام يقول: «إنَّ رواية الشعر يغلطون فيه، ولا يضبط الشعر إلا أهله»^(٢) «فأيَّ دعوى بعد ذلك ادعاها المناعون يسلم منها رواية الشعر؟ فضلاً عن احتمال الشعر للضرورات التي لا مجال لها في نصوص الحديث؟»^(٣)

وإليك مقولة ابن جني الناطقة على حدوث التبديل والتغيير في الشعر: «فهذا لعمرى شائع لأنَّه شعر، وتحريفه جائز؛ لأنَّه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً»^(٤).

وعلى فرض أنَّ الأحاديثُ وُيتُ بالمعنى، فهذا لا ينقص من قدرها في مجال الاستشهاد لأنَّ الرواة كانوا حريصين كل الحرص على أن يسجلوا أو يرووا الحديث

(١) في أدلة النحو: ٧٥.

(٢) طبقات الشعراء: ٥٠.

(٣) ينظر: في أدلة النحو: ٧٦.

(٤) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ٢٩٨/١.

بلفظه، ثم ما المانع من قبول روايتهم وهم أهل الفصاحة؟ ولاسيّ ما من عاش منهم في عصر الاحتجاج، وهو عصر يحتج بشعره، فمن باب أولى أن يحتج برواياتهم لأحاديث النبي ٣، فالرواية بالمعنى «وإذ وقع في عهد الصحابة والتابعين، فهم أرباب هذه اللغة، وأولوا السلائق الصافيتها»^(١) الأحاديث التي شملتها ضرورة الرواية بالمعنى، أحاديث سليمة لغتها.. وألفاظها مأمونة جانبها من كدرة اللحن هدة الإسد فاف أوالرّكة». (١)

(١) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٩٩.

المبحث الثاني

الشاهد الحديثي عنوز عي

توطئة :

إذا ما رجعنا إلى وزيع وهو من المتأخرين وجدناه ممن جوزوا الاحتجاج بالحديث، والإكثار منه، والاعتداد به مصدراً من مصادر الدراسة النحوية والصرفية، كما أفاد من مجاله الرحب، ونهل من معينه العذب، بما ينفع الدارس، فكان ذلك من دواعي التنوع إبعاد الملل عن المطلاع على كتابه، فنراه يستدل به في مسألة هنا، وأخرى هناك متخللاً أنواع الشواهد الواردة في ولفه، فقد استشهد بثلاثة وخمسين حديثاً في مسائل مختلفة، وهذا الرقم له أهمية كبيرة إذا وضع بجانب أرقام أخرى في مصنفات الذين أجازوا الاستدلال بالشاهد الحديثي.^(١)

الهمم وزيع بالحديث الشريف دليلاً نحوياً، وقد ذكر بعضاً منها صدراً بقوله: «ومما وقع في كتب الحديث... ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان... وفي صحيح مسلم...»،^(٢) واهتم أيضاً بتعدد الروايات للحديث الواحد.^(٣)

ومما ينبغي أن ينبه عليه المزمع وزيع كغيره من النحويين الذين يوردون أحاديث ويحتجون بها من غير بيان لدرجة صحتها، فهذا الأسلوب مشهور عن

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، إذ بلغت الأحاديث عنده واحداً وخمسين حديثاً، ومغني اللبيب لابن هشام، حيث بلغت شواهد الحديث فيه ثمانية وسبعين شاهداً.

(٢) ينظر: مصاييح المغاني: ٢١٥.

(٣) ينظر: مصاييح المغاني: ٢١٧ - ٢١٨.

الكثيرين، لذا يتطلب تخريجها جهداً وعنتاً كبيرين، لأنّها في الغالب بلامتُ ذكر في المظانّ الحديثية المعروفة، فقد نجد بعضها في كتب الغريب ونحو ذلك من الكتب التي لا تلتزم الصحة والشهرة.

المنهج ٤ في الاحتجاج بالحديث :

لقد سلك ابن نورالدّين طرقاً متعددة في إيراد الحديث الشريف، منها:

١. قدّم الاستدلال بالحديث الشريف على الشعر في مواضع منها:

أ. عند تجويزه الإجابة بـ (م) على الاستفهام المنفي إذاً من اللبس، فقال: «إذا كان قبل النفي استفهام، فإن كان على حقيقة النفي، فجوابه كجواب النفي المجردوا إذا كان المراد به الإيجاب فجوابه كجواب النفي مراعاة للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب مراعاة لمعناه، وعلى ذلك قول الأنصار γ للنبي Γ وقد قالَ الله ((مُتَرَوِّعُهُمْ ذَلِكَ)) نـ (م).^(١)

وقول جُحدر: ^(٢)

يسَ يَلُ عُمُ مَرُو اذَ اذَاكَ اَدَا دَا دِي؟
مَ دِلَال . لَاه لُوهُ لَارُ . لَانِي ^(٣)

(١) لم أعثر على هذا اللفظ الذي ذكره وزيع^٢ ، لا في الصحيحين ولا السنن الأخرى، وما وجدته في كتب غريب الحديث اللفظ الآتي: ((ألستم تعرفون لهم ذلك؟)) قالوا: نعم. وهم المهاجرون لا الأنصار كما ذكره وزيع^٢ ، ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٧١/٢.

(٢) جحدر بن مالك الحنفي، من أهل اليمامة، شاعر لسن فاتك، صار فيما بعد من أصحاب الحجاج. تنظر ترجمته في: خزانة الأدب: ٤٦٣/٧ - ٤٦٥.

(٣) البيتان من الوافر، وهما في: الشعر والشعراء: ٣٥٤/١ ، للمعلوط القرعبي، وروايته: (بلى وأرى السماء كما أراها...) وعليه فلا شاهد في البيت لما نحن فيه، والبيتان في أمالي القالي: ٢٨٢/١ ينسبان لجحدر المذكور. و شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٥/٢، والشاهد فيه: (أليس الليل... نعم) حيث أجاب بنعم الاستفهام المنفي؛ لأنه أراد تحقيق الإيجاب، وذلك مراعاة للمعنى عند أمن اللبس، ينظر: فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب: ٢٢٢/٣.

وعلى هذا جرى كلام سيبويه...»^(١).

فقد جاء الشاهد الحديثي مقدماً على الشاهد الشعري، ليكون دليلاً على ما أراد.

ب. ومنه أيضاً ما جاء في (ل) ^(٢) وهي اسم موضوع لمعنى الاستغراق والعموم، فأخذ بقول البيانين: ^(٣)، فيرى ^(٤) أنها إذا وقع في حيز النفي كان النفي موجهاً إلى نفي شمولها خاصة بـ «ل» النفي بمفهومه على ثبوت الحكم لبعض الأفراد، كقولك: مجاء كل القوم وأ. ذ. وقع النفي في حيزها اقتضى سلب الحكم عن كل فرد من أفرادها، ثم استدلت لها بقوله عليه الصلاة والسلام: «أما قال له ذو اليمين:» ^(٥) أقصد (ر) ت الصلّا قف سد يت ؟ فقال: ((لُذَلْ لَكَمْ كُنْ)). ^(٦)

وقول أبي النّجم:

دُ ب د ت م ب ا ر د ع ي ل ي ب ا ه م م ن ع ^(٧)

٢. ذكر الشاهد الحديثي بعد القرآن الكريم: وكان ذلك في مواضع عدة،

منها:

(١) مصابيح المغاني: ٤٩٤ - ٤٩٥. وينظر كلام سيبويه في: الكتاب ١٩/٢

(٢) ينظر: أحكام كل وما عليه تدل: ٥٨ - ٦٠.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٤) ينظر: مصابيح المغاني: ٣٤١.

(٥) جل من بني سليم، يقال له (الخر يدّاق) شهد النبي ٣. تنتظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٤٧٩/١.

(٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة t : ٤٠٣/١ برقم (٥٧٣)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (بترتيب ابن بلبان) : ٢٥/٦ برقم (٢٢٤٩).

(٧) رجز لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوانه: ١٣٢، وهو من شواهد الكتاب: ٨٥/١، والشاهد فيه قوله: (كله لم أصنع) حيث تقدمت (كل) على النفي، فالمعنى على عموم السلب لكل فرد.

أ. ذكرنا من معاني (ي) التعليل، فجاء بالأدلة السمعية، فكان القرآن الكريم، فالحديث النبوي الشريف، فقال: «نحو قوله تعالى: F E D M LIG^(١) وقوله تعالى: M L k j i h g^(٢) وقول النبي r ((ر دَأْتَدَ لَتَ لَنَالَ فِيهِ رَيْقَدَ تَهَ ا...))^(٣)...»^(٤).

ب. ومنه أيضا ما ذكره عن الواو وأقسامه الأحد عشر قسماً، فاستدل لقسمها العاشر بشاهد قرآني، ثم جاء الحديث بالمرتبة الثانية، فقال: «واو ضمير الذكور من الجمع السالم المرفوع... تختص بجمع العقلاء، وقد تستعمل لغيرهم لئلا يُلوا منزلتهم، كقوله تعالى: M h g f L i^(٥) ومنه قوله r في الهرة: ((لها مِلْطٌ وَأَفْعِنَ يُوْكُ مِلْطٌ وَأَفَاتِ))^(٦)...»^(٧).

(١) سورة يوسف، آية: ٣٢.

(٢) سورة النور، آية: ١٤.

(٣) أخرج هذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة t : ٥٠٧/٢ برقم (١٠٥٩٢) وفيه: (ربطتها) ، وفي رواية البخاري: ١٣٩/٣ : ((عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت...))، وقد استدلل ابن مالك بهذا الحديث على استعمال (في) دالة على التعليل وقال: «وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وورده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم». شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٢٣.

(٤) مصاييح المغاني: ٣١٦.

(٥) سورة النمل، آية: ١٨.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٣٠٣/ برقم (٢٢٦٣٣) عن أبي قتادة t، وذيل عليه المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط بقوله: «حديث صحيح».

(٧) مصاييح المغاني: ٥٣٣.

٣. جاء الحديث منفردا في مواضع من كتابه ليؤكد على ذلك الحديث من أدلة السماع المعتبرة التي حُتج بها، فيقوم شاهداً صحيحاً لا يحتاج معه إلى دليل نقلي آخر، من هذه المواضع:

أ. ما جاء في كلامه عبد (د.) فقال: «ويقال فيهما (د.) وروى: (أطد ح) الع ربم، يد أن ميقرن يوشد ذات في نسيه دب نكر»^(١) وهو اسم ملازم للإضافة»^(٢).

ب. ومن المواضع الأخرى التي انفرد بها الشاهد الحديثي دون غيره من الأدلة، ما ذكره في (ل) أنها تكون على أربعة أوجه، فجاء بقوله (ل) (ه) ب بالذ ه و ب الو رق بالو رق ب ل، إلهو آ ه ل) (٣) ليكون دليلاً على مجيء (ها) اسماً للفعل بمعنى (خذ). (٤)

(١) لم أجد هذا الحديث إلا في كتب غريب الحديث. ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٤٠/١ ، الفائق للزمخشري: ١٤١/١ ، ويروى أيضاً: ((بيد أني من قریش)) وقال عنه البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) نقلاً عن السيوطي: «هذا من الأحاديث التي لم نقف على أسانيد لها». ينظر: تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي: ١٢٣ - ١٢٨.

(٢) مصاييح المغاني: ٢٠٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب t : ٧٥٠/٢ برقم (٢١٣٤) وفيه: ((إلا هاء وهاء)) ، وأخرج هذا اللفظ (إلا هاها) البيهقي في السنن الكبرى: ٢٧٦/٥ برقم (١٠٢٥٤) ، واستدل به ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح (٢٦٠) وقال عنه: «هاء أيضاً اسم فعل بمعنى خذ، فحقه أن لا يقع بعد (إلا) كما لا يقع بعدها خذ... فيجب تقدير قول قبله يكون به محكياً».

(٤) ينظر: مصاييح المغاني: ٥١٥.

٤. توجيه الشاهد الحديثي:

مثلما عرفنا عنه في فصل القرآن الكريم وقراءاته أنَّهُ لا يرتضي بتوجيهات بعض العلماء لبعض النصوص، نراه في الحديث الشريف يأخذ الطريق نفسه، فقد نقل عن ابن هشام^(١) أنَّهُ أشكل على البعض أنَّ بَلَى (لَى) جاب بها بالإيجاب، وذلك ما وقع في كتب الحديث، كما في قوله ٢ حدثنا أصلت عليه (و) نَ أَنْتَ كُونُوا عَ أَهْلَ الْجَنَّةِ (؟) قالوا بَلَى (٢)، وقوله ٣ (رُكَّ أَنْتَ كُونُوا فِي الْبِرِّ أَع ؟) قال: بَلَى، قال: ((فَلَا إِذَا)) (٣)، ومنه أيضاً قوله ٢: ((أَلَا لَيْتَنِي تَنَبَّهَ كَذِبَ)) فقال له المٌجيبُ بَلَى (٤).

وهنا يأتي دالُّو وزِيَع وهو يرفع هذا الإشكال موجهاً النصوص حتَّى يتضح المراد فيقول: «ولا إشكال في ذلك جميعه، فإنَّهم إنَّما أجابوا النبي ٢ بالإضراب لكونهم لهم منزلة النافي، فوبخهم ومذكراً لهم، وتقدير الكلام لهم لَمُؤْمِنُونَ أَمْ لَا يَسْرُكُكُمْ أَلَمْ لَيْتَنِي تَنَبَّهَ نَحْنُ فَحَرَفُ النفي اختصاراً» (٥).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٢١، وعلق على هذه الأحاديث بقوله: «وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك لأنَّه قليل، فلا يخرج عليه التنزيل».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود t : ٢٤٤٨/٦ برقم (٦٢٦٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: عن النعمان بن بشير t : ١٢٤١/٣ برقم (١٦٢٣) وفيه: ((أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟))، واللفظ في جزء ابن غطريف: ٦٩.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، عن عروة بن عنبسة السلمي من حديث طويل: ٥٦٩/١ برقم (٨٣٢).

(٥) مصاييح المغاني: ٢١٦.

٥. ومن الجدير بالذكر أنَّه وزيَّ ع استدل بشواهد حديثة كانت أدلة لعلماء آخرين، إذ اقتضت أمانته العلمية أنَّ يشير إلى أصحابها الذين جعلوها شواهد لأرائهم، ومنهم:

أ. ما نقله عن الكوفيين^(١) في معاني (ذ) أنَّها تكون للتعليل فقال: «زعم الكوفيون أنَّها تكون للتعليل بمعنى (ذ) كقوله تعالى: **وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴿١٣﴾»^(٢) بمعنى (ذ) لأنَّه جل وعز لم يخبرهم به إلا بعدما كانوا مؤمنين، وقوله ٢: **((نَلَا ذَ شَ اللَّهُ بِالْأَمْ قُونَ))**^(٣) ونحو ذلك مما يكون الفعل متحقق الوقوع...»^(٤).

ب. (ذ) تزداد عليهم (ل) فتفيد الحصر والتعيين عند الجمهور من الأصوليين، فينقل رأيه الفراء وابن فارس في هذه المسألة، مع إيراد شواهدهما فيقول: «قال أبو زكريا الفراء وابن فارس^(٥) ولا تكون ابتداءً ذَّ ما تكون رداً لقول متقدم، كقول الله تعالى: **لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**»^(٦) وقوله ٢: **لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** من أَعْتَقَ ((٧)...)»^(٨).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٣٢/٢ - ٦٣٤.

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٣٩.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة t : ٢١٨/١ برقم (٢٤٩).

(٤) مصاييح المغاني: ١٧٤.

(٥) ينظر: الصاحب في فقه اللغة: ٩٣ - ٩٤ وقد نقل فيه ابن فارس قول الفراء.

(٦) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٧) متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، صحيح البخاري: ٧٥٧/٢، صحيح مسلم:

١١٤١/٢.

(٨) مصاييح المغاني: ١٦٥.

ج. من المواضع التي نقل فيها دليل ابن هشام في كذا (أ) قال: «قال ابن هشام: (١) ترد على ثلاثة أوجه... الثاني أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين معناها الكناية عن الشيء، تقول: كذا وكذا، ومنه الحديث: ((لَهُ يُقَالُ يَدٌ مِ الْقِيَامِ أَمْ أَتَى دُنْكَرُو مِ كَوْذَا كَفَعَا؟ لَتَ كَوْذَا كَذَا)) (٢) ...» (٣).

وغيرها من المواضع التي نقل فيها شواهد غيره، (٤) وبهذا يتضح لنا بشكل جلي منهج وزعي في إيراد الشاهد الحديثي، وفيما يلي بيان دواعي استخدامه الشاهد الحديثي:

دواعي الاستشهاد بالحديث الشريف :

يلحد وزعي من المكثرين في الاحتجاج بالحديث الشريف، على مختلف رواياته، ولقد استدلل به لدواع، فالحديث عنده شاهد، وقد يكون منفردا على حكم نحوي، أو يأتي به لبيان لغات العرب؛ لذا قسمت الحديث عنده تحت عناوين:

أولاً: الحديث الشريف لبيان لغات العرب والمعاني، ومنه:

١. ذكر أم (بالفتح والتسكين) ذكر معانيها، وليتم الباب، وحتى يأتيه من كل أطرافه قال: «وللم (وجه آخر وهو أن تكون أداة للتعريف في لغة أهل اليمن، (٥) نحو: ((مِنْ أَمَامٍ بِصَدِّ يَ أَمٍ هَيْ سَ فَرِ)) (٦)

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه: ٤٣٣٦/٢.

(٣) مصاييح المغاني: ٣٦٢.

(٤) ينظر: مصاييح المغاني: ٢١٨ ، ٣٠٩ ، ٣٦٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٩/١ ، اللسان، مادة (أم م)، ١٢/ ٢٢.

(٦) روى الإمام أحمد في مسنده: ٤٣٤/٥ من حديث كعب بن عاصم الأشعري: ((ليس من امبر امصيام في امسفر)) ، وقال عنه البغدادي: «في هذا الحديث يجوز أن يكون النبي ٣ تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها». تخريج أحاديث الرضي: ١٩٢ - ١٩٣ ، وينظر: السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي: ٣٨٠/٢ - ٣٨٧.

وقال الشاعر:

١ كَـلِّـيْ ذُوْـا تَبْدُـنِيْ مِـيْ أَثِيْ هَمْ لَمَـهْ^(١)...»^(٢).

٢ (وَأَنَّ) المشددين، المكسورة والمفتوحة، فإنها حرف تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد تنصبهما جميعاً، وهي لغة،^(٣) فاستدل لها بقول الشاعر:

إِذَا وَدَّحْ لَيْلٍ أَتِ كُنْ طَاكَ فَافاً ذَّسَ ذَا دَا^(٤)

فعضد كلامه بقوله ٣ فقال: «ومنه الحديث: (لَا تَزِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ)»^(٥)...»^(٦)، وكان هذا من جملة الأحاديث التي سألها النووي لابن مالك، فأجابه عنها بقوله: «يقال: تَدُّ الشَّيْءَ إِذَا بَلَغْتَهُ رَهَ، والمصدر أيضاً: نَعْرُ، فيستوي لفظ المصدر ولفظ الاسم، إذا ثبت هذا فنجعل (نعر جهنم) مصدراً، ونجعل

(١) البيت من المنسرح لبُجير بن غنمة الطائي. ينظر: شعر طيئ وأخبارها: ٣٤٤، وهو في الأزهية: ١٣٣. والشاهد فيه (بامسهم وامسلة) على ما خرجه المصنف.

(٢) مصاييح المغاني: ١٣٤.

(٣) لغة العجاج بن روية. ينظر: الجنى الداني: ٣٧٩.

(٤) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة كما في: شرح شواهد المغني للسيوطي: ١٢٢، وليس في ديوانه، وهو في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥١٨، ومغني اللبيب: ٣٦. والشاهد فيه (إن حراسنا أسدا) حيث نصب بـ (إن) الاسمين، وقال عنه السيوطي في شواهد المغني: ١٢٢: «وخرجه الأكثرون على أن أسدا منصوب على الحالية، أي: تلقاهم أسدا».

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة t: ٧٢/٢ برقم (٣٥٧)، وفيه: السبعون، قال النووي: «هكذا هو في بعض الأصول... ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء، وهو صحيح أيضاً». شرح النووي على صحيح مسلم: ٧٢/٢.

(٦) مصاييح المغاني: ١٦٠.

(سبعين) ظر ف زمان، منصوبا بمقتضى الظرفية، وهو خبراً () فيكون التقدير: ذ بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً». (١)

٣. لغة طيئ أو لغوؤ شدة نوءة، أو لغة (أكلوني البراغيث) أو لغة () (فأقون فيكم م). (٢)

وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلامهم وأشعارهم، (٣) ويدعد كتاب سيبيويه أول كتاب أشار إلى هذه اللغة، ولم ينسبها لأحد معين، ولا لقبيلة بعينها، وأطلق عليها لغة (أكلوني البراغيث) واكتفى بقوله: قبول من قال (٤)، «فيمن قال» (٥)، «من قال» (٦).

وأشار أبوعبيدة عمير بن المثنى (ت: ٢١٠ هـ) إلى هذه اللغة، (٧) فرفعها إلى شخص بعينه وأذنه سمعها منه، وهو أبوعملهوذلي (٨)، وأشار إليها أئمة أعلام، (٩) ونسبوا إلى قبائل عدة.

(١) ينظر: أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث ٣٢٤، وقال الشلوبين: «وسبعين خريفا ظرف زمان نائب مناب عميقاً، وصار للدلالة عليه من جهة المعنى. شرح المقدمة الجزولية: ٨٠٣/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٩٧/٦، و أوضح المسالك: ١٥/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٣، و شرح ابن عقيل: ٨٠/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٠/١، ٢٠٩/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤١/٢.

(٧) ينظر: مجاز القرآن: ١٧٤/١.

(٨) وهو أعرابي روى عنه أبو عبيدة في مجاز القرآن. ينظر: الأعراب الرواة: ٢١٣.

(٩) منهم: عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤ هـ) في: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٢٥/١،

والزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) في: الكشاف: ٤٣/٣، والإمام النووي (ت: ٦٧٦ هـ) في: شرحه

لصحيح مسلم: ١٣٣/٥ وغيرهم.

ولهذه اللغة شواهد من القرآن الكريم، والقراءات، والأحاديث النبوية الشريفة، وأشعار العرب، ولهذه اللغة شاهد نثري، هو العلم عليها، تكلم به أحد الأعرا ب الفصحاء، الذين سمع منهم أبو عبيدة معمر بن المثنى، وهو أبو عمرو الهذلي، وهذا الشاهد هو قول الأعرابي: (أكلوني البراغيث) وللعلماء فيها توجيهات يطول ذكرها، وقد فصل فيها القول بكتب مستقلة، مثل: (آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث) للدكتور خليل أحمد عمايرة، و(لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بين ابن مالك والجمهور) للدكتور فهمي حسن النمر، وتناولتها بحوث قيمة اطلع عليها، لأساتذة مختصين، منهم الدكتور محمد أحمد الدالي^(١)، والدكتور عبد الرحمن بن محمد،^(٢) وغيرهما كثير مما يغنينا عن تكراره.

وما يهمنا هو استشهاد ابن نور الدالين وزياء لهذه اللغة بالحديث المشهور، فيقول: «واو علامة المذكرين... ومنه الجيتيث (قَبُونُ فَيَكُمُ لَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَ مَ لَائِكَةُ بِالذَّهَارِ)»^(٣) ثم يفصل القول في هذه اللغة، فيستطرد قائلا: «وهي عند سيبويه^(٤) حرف دال على الجماعة، كما أن التاء فقلبي (ت دال على التأنيث، وقيل: ^(٥) هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: ما بعد بدل، وقيل: ^(٦) مبتدأ والجملة

(١) بحث بعنوان (لغة أكلوني البراغيث) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٦٨ محرم ١٤١٤هـ.

(٢) بحث بعنوان (لغة أكلوني البراغيث - دراسة نظرية تطبيقية) نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السابع والعشرون، رجب ١٤٢٠هـ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة t : ٢٠٣/١ برقم (٥٣٠)، و مسلم في صحيحه: ٤٣٩/١ برقم (٢١٠).

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ١٩٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ١٩٨.

ومن المعاني التي استدل لها بالأحاديث:

(۱۱۹)

تأيد (د) ومعانيها، فقد سلك سبيل أصحاب المعاجم، فقد أورد لها ما جاؤوا به من الأدلة التي كان للشالحدديثي فيها نصيب كبير، فقد نقل الجوهري في الصحاح (١) نبيد (د) بمعنى (غير)، يقال: إنكثير الملبد لئله ب خيل، فقال: «إذ هذا المثال حكاة ابن السكيت (٢)» ن بعضهم فسرها بمعنى (على) وهذا هو المعنى الثاني، ومنه قوله ٣ نهم (الآخذ ر ون السابقيونو القريام بة ي لدهم م أوتوا الك ت اب م نقب و ن أوتيد اجمع د هم م) ((٣)....» (٤).

٤. ومن معاني (ن) أنها تكون للبدل، فقال: «كقوله تعالى: M وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا

تجرى نفس عن نفس شيئاً ل (٥) وفي الحديث: ((ومعني أمك)) (٦)....» (٧).

م (ن) من حروف الجر، وتأتي على ستة عشر وجهاً، أولها: ابتداء الغاية، فقال: «وهو الغالب عليها، حتى زعم جماعة (٨) ن سائر معانيها راجعة إليه،

(١) ينظر: الصحاح ، مادة (ب ي د) : ٢٣٣/٣.

(٢) يعقوب بن إسحاق النحوي اللغوي، صاحب كتاب (إصلاح المنطق) كان من اله الفضل (ت: ٢٤٤هـ). تنظر ترجمته في: إنباء الرواة: ٥٦/٤ ، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢. قال ابن السكيت (في إصلاح المنطق: ٢٤) : «وبيد في معنى غير، فلان كثير المال بيد أنه بخيل، أي: غير أنه بخيل».

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة t : ٥٨٥/٢ برقم (٨٥٥) وفيه: ((نحن الآخرون السابقون...)). قال ابن مالك: «والمختار عندي في (بيد) أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى لكن لأن معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها». شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢١١ - ٢١٢.

(٤) مصاييح المغاني: ٢٠٨.

(٥) سورة البقرة، آية: ٤٨.

(٦) أخرجه البيهقي في سننه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: ١٥١/٤ برقم (٧٤٢٤).

(٧) مصاييح المغاني: ٢٧٧.

(٨) منهم: المبرد، ينظر: المقتضب: ٤٤/١ ، وابن السراج، ينظر: الأصول: ٤٠٩/١ ، فقد عرض رأي المبرد ولم يخالفه.

وتقع لذلك في غير الزمان اتفاقاً ، كقوله تعالى: M & (' L ^(١) وقال

الكوفيون والأخفشوا لمُ برد: ^(٢)... تقع في الزمان أيضاً ، بدليل قوله تعالى: FEM

G L ^(٣) وقول النابغة:

يَرْنَنَ نَـنَـانِ مِـمَّـةَ لَـيْـمٍ دُـبْنُ لَـلَّـارِبِ ^(٤)

ومن الحديث: ((رُفِّلِحُ مُمَّةُ الْبَيْتِ مُمَّةٌ)) ^(٥) وصححه ابن مالك، ^(٦)

لكثرة شواهد في القرآن واللسان. ^(٧)

ثانياً: الحديث الشريف لتثبيت القواعد النحوية

صار الاستدلال بالحديث الشريف واضحاً لمُ فوزي ع - كما أسلفنا - جعله

دليلاً في كتابه لتثبيت القواعد النحوية، وبرز هذا الاتجاه في مواضع كثيرة منها:

١. استدل بقوله ٢ أسر ((مَامَ أَتَدَبُّ إِلَيَّ مَ حَاشَا طِ مَمَّةٌ)) ^(٨) على فعلية

(حاشا) وهو شاهد منفرد في هذه المسألة، واكتفى به حجة نحوية سماعية، فقال:

(١) سورة الإسراء، آية: ١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣١٧/٢ ، والإنصاف: ٣٧٠ ، ومغني اللبيب: ٣٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١/٨.

(٣) سورة التوبة، آية: ١٠٨.

(٤) البيت من الطويل للنابغة الذبياني، ديوانه: ١٥ ، وهو في شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٩٠ ، شرح الكافية: ٧٩٧. (ويوم حليلة) من أيام العرب المشهورة، وفي المثل: ما يوم حليلة بسر. ينظر: مجمع الأمثال للنيسابوري: ٣٨١/١.

(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه ، عن أنس t : ٣٤٥/١ برقم (٩٧٠).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٧ ، وشواهد التوضيح: ١٩٠.

(٧) مصاييح المغاني: ٤٥٧.

(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما: ٩٦/٢ برقم (٥٧٠٧) وفيه:

((أسامة أحب الناس إلي...)) ، وينظر: الحديث النبوي في النحو العربي: ٢١٥ - ٢١٦.

«أ ن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، فتقول: حاشيته بمعنى استثنيتها، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (إِذَا بُلِيَ اللَّيْلُ حَدِثَتْكَ أَشْفَاظُ مَنَةٍ...)»^(١)

٢. ومن المواضع التي استدلت لها بالحديث الشريف وكان له الكلمة الفصل، ما قاله عن عمل (ن) : «وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، كقول الشاعر:

نَ نْ دَخَلَ سِدَّةً لَاقَ قَهْرًا آذِرًا لَاقَ
ولا يجوز أن تكون (ن) اسماً لـ (ل) (مفان) شرط، والشرط له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، ومنه قوله ٢ : ((لَنْ أَشَدَّ حَالِدًا سَاعِدِ يَذْأَبُ الْقَمِيَّامَةَ الْمُصَدَّوْرُ وَرُونِ))^(٣).

ولا يقف عند هذا الحد في كلامه، حتى يقدر ويوجه الحديث الوجه الصحيح، فيكمل قائلاً: «والأصل إنمَّهَنْ يدخل الكنيسة.. إنمَّهَنْ أشد الناس عذاباً، أي: الشأن»^(٤).

(١) مصاييح المغاني: ٢٣٨.

(٢) البيت من الخفيف للأخطل، وهو في أمالي ابن الشجري: ٢٩٥/١ ، ومغني اللبيب: ٣٦ ، الشاهد فيه (إن) حيث وقع اسمها ضمير شأن محذوف تقديره (إنه). وينظر: فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب: ١٠٦/١.

(٣) أخرج هذا اللفظ النسائي في سننه: ٥٠٤/٥ عن عبد الله بن مسعود . وفي البخاري: ٦٥/٧ ، ومسلم: ١٦٧٠/٣ : ((إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون)) فيسقط الاستدلال، قال الرضي في شرح الكافية: ٣٧٦/٤ : «إنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره، وهو الجملة، فهو كالزائد». وينظر: شرح شذور الذهب: ٤٩ - ٥٠ ، ومغني اللبيب: ٥٦.

(٤) مصاييح المغاني: ١٦٠-١٦١

و: ((اللَّهُوْ لَاللَّهُهُ تَدَيَنَّا...))^(١)...^(٢) فجاء بالحديث ليقوم شاهداً منفرداً في بيان هذا الحكم.

٧د(تّي) تكون حرفاً للتعليل، فقال: «من ذلك قوله ٢: ((لَهُ لُؤِي وَلَدُ

عَافِي طَرَّةَ حَيْكُون أَبُ وَاهُ هُمِلِلْهَا فَوَدَّ أَنْ هِيَرْنَ أَنْ ه...))^(٣)...^(٤).

لأب (تّي) تستعمل على خمسة أوجه، والمعنى واحد، ثم ذكر الثالث منها فقال: «تكون استثناء، فينتصب الاسم بعدها على الخبر، ويضم فيها اسمها وجوباً، فنقل للقصد التي دار تبين مَادِبْسَن لَمَّة^(٥) وسيبويه في الحديث الشريف، فأكمل، ويدُقالُ ذلك هذه المسألة كانت السبب لقراءة سيبويه النحو، وذلك أنه جاء إلى مَالِبْنِ سَدَّ لَمَّةَ لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ٢: ((بِ مِرْأَصْ حَ أَبْلَجِ لُؤْشِ دُتْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن البراء بن عازب t: ٢٤٤١/٦ برقم (٦٢٤٦)، قال: رأيت النبي ٢ يوم الخندق ينقل التراب وهو يقول: ((والله لولا الله...)).

(٢) مصاييح المغاني: ٤١٨.

(٣) في صحيح البخاري: ٤٥٦/١، وصحيح مسلم: ٢٠٤٧/٤، عن أبي هريرة t عن النبي ٢: وفيه ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه...)) ولا شاهد فيه. وأخرج هذه الرواية الطبراني في المعجم الكبير: ٢٨٥/١ عن الحسن بن الأسود بن سريع، وفيه: ((حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه)). وقال البغدادي في تخريج أحاديث الرضي: ١٦٠: «وهو غير مشهور بهذا اللفظ في كتب الحديث».

(٤) مصاييح المغاني: ٢٣٤.

(٥) هو: حماد بن سلمة بن دينار، نحوي، لغوي، بصري (ت: ١٦٧هـ). تنتظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٦٤/١.

لَأَخَذْتُ لِيْلَيْهِسَ (الْبَلَدُ دَاءُ))^(١) فقال سيبيويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به مَاد: لَدَنْتَ يَا سِيبُويَه، إِنْ مَا هُوَ اسْتِثْنَاءُ^(٢)...»^(٣).

٩. جاء في حديثه على استعمال (يُرْ) أَنْه: «تكون نافية كسلي» كقوله: أَنْتَ غَيْرُ ضَارِبٍ زَيْدًا، تقديره أَنْتَ لَسْتَ ضَارِبًا زَيْدًا «فيأتي بالحديث الشريف ليدل على هذا الحكم ومستنبطاً حكماً آخر منه وهو أَنْ (ليس وغير) قد يتبادلان الموقع، فيستطردقائلاً: «وبدل عليه ما» ويمن قولهم يَلْخِ يَلْ (٤) حين وفد عليه: (ه) مَا وَصَفَ لَلْجِ دُفْجِي أَهْ فَرِيَّةً أَيُّ تَهْ لِإِفْسِي لَّا هَرِ لَأَيُّ تَهْ وَنَالَصَفْلَيْ سَدَكْ ((^(٥) يريد غيرك...»^(٦).

(١) أبو الوردية مَر بن مالك بن قيس الأنصاري الخزرجي ، توفي t سنة (٣٢هـ). تنظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦/٣. والحديث لم أجده فيما اطلعت عليه من كتب الحديث وفهارسه المتخصصة بهذا اللفظ ، وهو في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٦٧/٢ ، وأدب الإملاء والاستملاء: ١١٧/١، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٤٦٢/٦ (٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٦٦.

(٣) مصاييح المغاني: ٢٩٣.

(٤) زيد الخيل: بن مهلهل الطائي، شاعر وخطيب، وصف بالكرم، وفد على النبي r في السنة التاسعة للهجرة، وسماه الرسول r بزيد الخير. تنظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ١٥٥/١.

(٥) لم أعر على هذا الحديث في كتب الحديث بهذا النص، وأخرجه أبو السعادات (ت: ٦٠٦هـ) في جامع الأصول في أحاديث الرسول r : ١٢/١٠٤ بلفظ: ((ما وصف لي أحد في الجاهلية رأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك)) واللفظ في: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٨٨/٤ ، والفائق في غريب الحديث والأثر: ٢٣٤/٣.

(٦) مصاييح المغاني: ٣٠٠.

ومواضع أخرى^(١) كان للشاهد الحديثي أثر فيها وفي إثبات حكمها والاطمئنان إليه دليلاً صحيحاً .

وبذلك يتبين لنا أن لزمّ وزيّء اصطفّ مع من سبقه من النحويين الذين أكثروا من الاستدلال بالحديث الشريف، فمسألة عدم الاحتجاج بالحديث أصبحت «مسألة نظرية ينسفها الاحتجاج الواسع بالحديث على مر العصور، وما تناثر من أقوال في شأن المنع لم يكن سوى عاصفة ترابية، وجدت في هذا الأمر مادة غنية لمخاضات شخصية وجدال طويل». ^(٢)

(١) ينظر: مصاييح المغاني: ٥٤٥.

(٢) الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٢٣.